

المعجم وعلاقته بالنحو عند د. تمام حسان

الدكتور سعد فرج الله^(*)

بحثُ المعجم من المباحث المهمة التي باشرها د. تمام حسان (١٩١٨-٢٠١١م) في بواكير تأليفاته اللغوية، وله فيه موقفان مثلهما نظريّة وتطبيقاً: الموقف الأوّل جاء في حيز نموذجهِ: (اللغة العربيّة معناها ومبناها)، وما سبقته من أبحاث مهّدت لظهور هذا النموذج، جعل فيه المعجم موضوعاً لغويّاً، لا يعدو أن يكون حشداً من الكلمات أو رصيماً للمتكلم. وهو وإن كان جزءاً من اللغة، فإنّه ليس جزءاً من النّظام، ولا وظيفة له تذكر عند التّحليل النّحوي. أمّا الموقف الثّاني فيمثّل تحوّلاً في أفكاره وختاماً لها، ولاسيّما بعد تأثره بأبحاث المدرسة التّوليدية، أدّى به إلى قلب رأيه السّالف رأساً على عقب، إذ أصبح المعجم نظاماً بما توفّر له من شروط النّظام، وصار بعد ذلك جزءاً أصيلاً من التّحليل النّحوي.. وقد دارت في إطار هذين الموقفين جملة أفكار تتعلق بالمعجم صناعة وتأليفاً وتحليلاً، حرص فيها د. تمام كلّ الحرص على جعلها تسير في ركاب نموذجهِ: (المبنى والمعنى) على الرّغم من تصادمها النّظري بين موقفه

(*) كلية الآداب - جامعة البصرة.

ورد البحث إلى مجلة المجمع بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٧م.

الوصفي والموقف التوليدي التفسيري. وهو ما سيجلوه البحث في تضاعيف سطره اللاحقة، من خلال تدرج الباحث في رصد تسلسل أفكار د. تمام وتحولها، ومناقشة ما طرحه من رؤى وتصورات قامت حول المعجم، وتنوع موقفه منه، وتحديداً في الجانب الذي أفصح فيه عن طبيعة العلاقة بين المعجم والنحو، وما له صلة بهذه العلاقة.

أولاً: المعجم قبل مرحلة النظام:

- مفهوم المعجم:

كان للمعجم ومنهجه اللغوي موقعه البارز في أول مؤلف لتمام حسان، وأعني به كتاب (مناهج البحث في اللغة) الذي أنجزه سنة (١٩٥٥م)، منطلقاً فيه من منظور سياقي في ضمن الاتجاه الوصفي، وملتمزاً بمفهوماتها الأساسية جميعاً في تحديد أصوله النظرية وخطواته الإجرائية. والمنهج الذي اتبعه في تحليله اللغة، يجعل المعنى كبرى القضايا اللغوية ومحور دراستها، ذاهباً إلى أن فروع اللغة: من صوت، و صرف، ونحو، ودلالة، جميعها تدور حول المعنى وجوداً وعدمًا^(١). وليس مقصود د. تمام من المعنى إلا مدلول العلامة اللغوية دون سواه، أي الذي يتوصل إليه عن طريق المنهج الشكلي حصراً، مستبعداً كلاً من المعنى النفسي والمعنى الفلسفي^(٢). وبأثر ذلك، كان مدخله لفهم المعجم ومباشرته له يتوجه من باب المعنى، وضمن عنوان (المعنى المعجمي). وليس المعجم في مفهومه إلا معنى الكلمة المفردة، الواقع خارج السياقين: المقالي والمقامي، اللذين يمنحان الكلمة من

(١) ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان/ ١١٧. وينظر اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان/ ٩.

(٢) ينظر مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان/ ١٩٥.

المعاني المتنوعة التي لا يوردها صاحب المعجم^(٣).

وكان كثيراً ما يردّد - في مواضع عديدة من أبحاثه وكتبه - أنّ المعنى المعجمي متعدّد ومحمّل، غير محدّد بدلالة واحدة، وهو بذلك لا يكشف عن المعنى الدلالي^(٤). دلّ على ذلك صلاحية دخوله في أكثر من سياق، سواء في نصوص تراثية قديمة سبقت، أم في نصوص حديثة معاصرة، أو لاحقة. والمعجم عنده لا يسمّى معجماً حتى تُفرد كلمته عن السياق، أمّا إذا التحقت بسياق معين، فلا يكون معناها معجمياً، بل يصير معناها سياقياً^(٥). وهو بعد، ما انفكّ يحرص الحرص الدائم على بيان الفرق بين المعنيين: الوظيفي والمعجمي، فالأول منهما يمثل معنى المبنى التحليلي صوتاً أو صرفاً أو نحواً، أي المعنى الذي يحدّده النظام في اللغة؛ في حين يمثل الثاني معنى الكلمة المفردة مشتقة كانت أو جامدة، بوجود الرابطة العرفية بينها وبين مدلولها^(٦).

- موضوع المعجم:

يشرح د. تمام - منذ أوائل كتبه، في مقارنته المعجم - في مراجعة مادته أو موضوعه وهي (الكلمة) شرحاً وتوضيحاً، مجتهداً في تحديد مفهوم الكلمة عند قدماء النحويين العرب، والمحدثين من لسانيي الغرب، أمثال (يسبرسن)، و(بلومفيلد)، و(ساير)، و(جاردنر)، مستعرضاً آراء الجميع، ناقداً أو ناقضاً لها، لكون الغالب منها كان قد استند - في رأيه - إلى تصورات فلسفية، أو منطقيّة، أو نفسية؛ وهي بمجموعها أفكار مستقاة من مناهج غريبة عن منهج اللغة ووظيفتها الخاصة.

(٣) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ٣٢٤-٣٢٥.

(٤) ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية / ١٢١.

(٥) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها / ٣٢٣-٣٢٤.

(٦) ينظر السابق / ٣٥٤.

وخصّ د. تمام تعريفات النّحاة العرب بالنقد السّليبي، زاعماً أنّها قد تخلط أحياناً بين اللفظ والقول، عندما يعرفونها بقولهم: (الكلمة هي اللفظ المفرد) أو (الكلمة قولٌ مفردٌ)؛ أو قد يُنبئ التعريف عن علاقة بين الكلمة ومعناها من قولهم: (الكلمة لفظٌ وضع لمعنى) وهو حدّ يصدق - عنده - على معاني حروف الجر!؛ أو ربما أضاف بعضهم إلى التعريف فكرة منقوصة في زعمه، كفكرة التقدير من قول السيوطي: (قولٌ مفردٌ مستقلٌ أو منويٌّ معه)^(٧). وقد حكم على هذه التعريفات جميعها بأنّها تنطوي على عيوب، مجملها:

«١ - إنّها لا تفرّق بين الصّوت والحرف، أي بين عملية النطق والنظام الذي تجري عليه.

٢ - إنّها تخلط بين الوظيفة اللغويّة، والمعاني المنطقيّة والوضعيّة.

٣ - إنّها لا تفرق بين وجود الكلمة وعدمها، في تعريفها، وهذا يؤدي إلى الخلط في التفكير»^(٨).

وارتضى لنفسه تعريفاً، رأى أنّه يقوم على منهج وظيفي، بملاحظة الكلمة في أفرادها، أو حذفها، أو حشوها، أو موقعها، إبدالاً، وتغييراً، وعلامات. ويقوم تعريفه الآتي على مفهوم نسبي لا كليّ، لأنّ الكلمة من المفاهيم التي «لا يمكن أن تعرّف تعريفاً ينطبق عليها في كلّ اللغات، وإنّما تستقل في كلّ لغة بتعريف خاص بها، مستقى من طبيعة اللّغة، ووسائلها الخاصة في التعبير»^(٩). ولذا قال في تعريف الكلمة (العربيّة) إنّها: «صيغة ذات وظيفة لغويّة معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد، أو تُحذف،

(٧) همع الهوامع، السيوطي، ٤ / ١.

(٨) مناهج البحث في اللغة / ٢٢٦.

(٩) المصدر السابق / ٢٢٥.

أو تُحشى و يُغيّر موضعها، أو تُستبدل بها غيرها في السياق، وترجع في مادتها غالباً إلى أصول ثلاثة، وقد تُلحق بها زوائد^(١٠).

ولو عدنا لما جاء به د. تمام حسان، من نقده القدماء: النحويين العرب، لوجدناه نقداً غير متوجّه في حقيقته، ويشوبه النقص، بما لا يخفى على المتأمل في الأسس المعرفية للنحو العربي، وأصول البناء المنهجي لنحوهم. يكفيننا معرفة أنّ نحائنا فهموا الكلمة فهماً دقيقاً، مثلهم مثل المحدثين من اللسانيين، في أنّ الكلمة: هي وحدة لغوية لا وحدة صوتية، في إطار نظرية الفائدة ذات السمة التركيبية، التي تتحكم بمسار فهمهم النحوي؛ ولم يدُر في خلدتهم - وهم يشرحون مفهوم الكلمة - أنّها مستقلة عن الكلام (معقد الفائدة). يثبت ذلك: إدراجهم الحرف (الموضوع لمعنى مصاحب) في أقسام الكلام، بوصفه قسيماً للاسم والفعل، لكونه دالاً على معنى في غيره، ولا يكون ذلك إلا عند الكلام. وهو ما رآه د. تمام نقصاً في التعريف! ومما يبرز مفهوم الفائدة التركيبي ذلك، عبارة السيوطي: (.. أو منويّ معه) التي نقضها د. تمام، بزعمه أنّها فكرة منقوصة؛ لاستنادها إلى التقدير أو التأويل، مع أنّ التأويل أصبح لاحقاً عنصراً رئيساً في النظرية اللغوية التفسيرية الحديثة، وهي فكرة عدّها د. تمام نفسه - في بحث له متأخر - من دواعي استقامة المنهج وصحة التحليل^(١١).

يضاف إلى ما تقدم، أنّ مصطلحي اللفظ والقول، اللذين يردان في تعريفات النحاة للكلمة، بينهما من التناسب الواضح، ما لا يوحي بالصورة التي وجهها المؤلف من أنّ فيهما خلطاً وتناقضاً. فبين القول واللفظ من

(١٠) المصدر السابق / ٢٣٢.

(١١) ينظر مقالات في اللغة والأدب، د. تمام حسان، ١/ ١٤٧.

العلاقة المنطقية التكاملية التي لا تخفى على المتأمل، وأعني بها علاقة العموم والخصوص من وجه، ما يدفع التضارب والخلط المزعومين، إذ إنَّ اللفظ - عندهم - هو: «الصوت المشتمل على بعض الحروف، سواء دلَّ على معنى كزيد، أو لم يدلَّ على معنى كديز..»^(١٢). في حين أنَّهم عرّفوا القول بكونه: «اللفظ الدالُّ على معنى كرجلٍ وفرنسٍ»^(١٣). وسواء أقيـل: الكلمة: (قولٌ مفردٌ) أم (لفظٌ وُضِعَ لمعنى) فهما يؤديان الغرض المرجوَّ في تحديد الكلمة تحديداً علمياً؛ لأنَّ اللفظ - وهو عام - قد قيّد بالإفراد (الوحدة اللغوية) وبالمعنى (الإفادة)، وبذلك يخرج مفهوم الصوت من قيد القول المفرد. ولا يخفى أن النظرية اللغوية الحديثة تعدّ اللغة - في جماعها - صوتاً ومعنى، وهو ما ينطبق على تعريف اللفظ تمام الانطباق، مع ملاحظة خصوصية القول بالنسبة إلى اللفظ (العام) عند نحاة العرب.

على أنَّ تعريفه الذي ارتضاه للكلمة يدخل عليه من الاعتراض ما يسلبه كفايته. فمن شروط المعرفة العلمية الحديثة وتقنياتها المنهجية المنظمة مبدأ الاقتصاد في التنظير، والاصطلاح، والإجراءات المنهجية.. ولو أخضعنا تعريف النحاة للكلمة وتعريف د. تَمَّام حَسَّان لها، استناداً إلى تلك الضوابط، لألفينا تلاؤماً واضحاً بين تعريف النحاة والشروط المعرفية الحديثة، لكونه أوفى اقتصاداً به؛ مع انزوائها - في الوقت نفسه - عن تعريف د. تَمَّام المسهب؛ وأنَّ ما ذكره من قيود وظيفية لتعريف الكلمة، لا تزيد على أن تكون من لوازمها المستوعبة ذاتاً، بما تحمله من علامة فهمها الذاتية في ذهن متكلم اللغة، بعيداً عن تأملات اللغوي ومحدداته، التي هي مرحلة خاضعة لمفاهيم نسبية.

(١٢) شرح قطر الندى، ابن هشام / ٣٧.

(١٣) المصدر السابق نفسه.

- المعجم والنظام:

النظام في فهم تمام حسان لا يكون نظاماً إلا «إذا قامت علاقة تكامل بين مكوناته، بحيث يتوقف أداء كل منها لوظيفته على وظيفة الآخر»^(١٤). واللغة بوصفها منظمة عرفية للرمز، لا توصف عنده بالنظام أو الجهاز إلا عند تحقق ثلاثة شروط مجتمعة؛ أولها: وجود شبكة من العلاقات العضوية. وثانيها: وجود القيم الخلاقية، أي المقابلات التي تقوم على نواحي الخلاف بين المعنى والمعنى والمبنى والمبنى. وثالثها: إمكانية انتظام عناصر الفرع اللغوي في جدول يمثل ارتباط هذه العلاقة. واستناداً إلى هذه الشروط المتقدمة^(١٥)، وجد د. تمام أن اللغة العربية فيها ثلاثة أنظمة فحسب، مرتبة بحسب منهج التحليل اللغوي وهي: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام التحوي، في تفصيل يُطلب في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها.

أما المعجم فقد عدّه د. تمام - مبدئياً - فرعاً من فقه اللغة، وهذا الأخير يفتقد شروط العلمية أو الصناعة، التي تتألف من: الموضوعية، والشمول، والتماسك، والاقتصاد، وبذلك صار فقه اللغة علماً غير مضبوط، أي هو من قبيل المعارف لا العلوم^(١٦). والمعجم بعد ذلك ليس بجهاز، فهو عبارة عن كلمات مختزنة في ذهن المجتمع، أو معدودة بين جلدي المعجم الكتاب؛ إنه - بحسب زعمه - : «جزء من اللغة، ولكنه ليس نظاماً من أنظمة اللغة. هو من اللغة لأنه سجلُّ لكلماتها، ولمعاني هذه الكلمات، وهذه الكلمات ساكنة صامتة بالفعل، ولكنها صالحة بالقوة لأن تصير ألفاظاً مسموعة، أو

(١٤) اجتهادات لغوية، د. تمام حسان/ ٣٣٨.

(١٥) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها/ ١٤ وما بعدها.

(١٦) ينظر الأصول، د. تمام حسان/ ٢٤٣ وما بعدها.

مخطوطة مكتوبة، أو مقروءة في سياق الكلام»^(١٧). والسبب في ذلك يعود إلى أن المعجم فرع لغوي لا يمكن تحقيقه إلا في نظام عضوي متكامل، وبذلك حسم د. تمام أمره بإخراجه من زمرة النظم اللغوي، معللاً ذلك ومفضلاً فيه، بقوله: «وليس المعجم نظاماً من أنظمة اللغة، فهو لا يشتمل على شبكة من العلاقات العضوية، والقيم الخلاقية، ولا يمكن لمحتوياته أن تقع في جدول يمثل احتباك هذه العلاقة»^(١٨).

- المعجم والنحو:

في نموذج (اللغة العربية معناها ومبناها) والأبحاث التي جاءت في مضماره قبلاً وبعداً؛ لم تتجاوز مباشرة د. تمام للمعجم الإطار الفردي، وتحديد الذي يُعنى بصناعة المعجم، وإعداده بالصورة العلمية والإجرائية المناسبة. ورأى أن منهج دراسته يقوم على متابعة طبيعته الإحصائية التصنيفية فحسب. ويعني بالتصنيف - هنا - الشق الفني منه، الذي يُوضع لتيسير العرض، وغايته الشرح والإيضاح؛ وهو بخلاف الشق العلمي الذي يستعير بالأصناف عن المفردات. فالمنهج الذي يتجه إليه المعجم، هو إعداد قائمة من الكلمات التي يستعملها المجتمع اللغوي، في وضعها العرفي الاعباطي^(١٩). مع الإشارة إلى أن المعنى يستوفي القسط الأكبر من دراسته للمبنى والمعنى معجمياً. وبعد، فإن مسار الدراسة للمعجم يكون في جانبين:

- الأول: الجانب النظري، وهو المفضي إلى العلاقة العرفية للكلمة بمدلولها، من الحقيقة، والمجاز، والتطور اللغوي والاقتراض؛ وهذا الجانب يراه د. تمام مجتمعاً في: علم البيان، وعلم الصرف، وعلم المتن،

(١٧) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها / ٤٠.

(١٨) المصدر السابق / ٣٩.

(١٩) ينظر الأصول / ٢٤٥، واللغة العربية معناها ومبناها / ٣١٤.

وبحوث فقه اللغة، وتأريخ الأدب، داعياً إلى توحيدها جميعاً في علم واحد يسمّى (علم المعجم)^(٢٠).

- الثاني: الجانب التطبيقي، وهو الإجمالي، بما يلحق به من شروط المعلومات الضرورية، وتوفرها لصناعة المعجم، من نحو: طريقة نطق الكلمة، وهجائها، وتحديد الصّرفي؛ وشرحها من جهة الشكل، وتخصيص المداخل مادةً واشتقاقاً، وشرح المعاني، والاستشهاد، وتحديد ضمائم الكلمة طبقاً لمفهوم التضام من أحد وجهيه المتعلق برصف الجمل وطرقها الممكنة^(٢١).

أما علاقة المعجم بالنحو فهي غائبة تماماً في هذه المرحلة من تفكير د. تمام، على الرغم من ربطه بين المعجم وظاهرة (التضام) من وجهها الأول، من خلال فكرة الضّمائم. وظاهرة التضام عنده، هي إحدى القرائن اللفظية للنظام النحوي، ولها وجهان^(٢٢):

- الوجه الأول: يتعلق بالوسائل الممكنة في رصف الجمل، من تقديم وتأخير، وفصل ووصل.. إلخ. ويطلق على هذا الوجه مصطلح (التوارد). ورأى أنه أقرب إلى الدراسات التركيبية البلاغية الجمالية منه إلى العلاقات النحوية والقرائن اللفظية؛ وهذا الوجه، هو ما كان همزة الوصل بينه وبين المعجم في تحديد الضّمائم في موقفه الأول منه، ثم صار بعد تحوّل فكره المدخل الرئيس لعملية ربط المعجم بالتحليل النحوي.

- الوجه الثاني: يقصد به استلزام أحد العنصرين التحليليين النحويين للآخر بعلاقة (التلازم) أو نقيضها، أي أن يكون بينهما تعاند، ويصطلح عليه

(٢٠) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها / ٤٠.

(٢١) ينظر المصدر السابق / ٣٣٠-٣٣١.

(٢٢) ينظر المصدر السابق / ٢١٦-٢١٨.

ب (التنافي) بمعنييه الوجودي والعدمي.

وعند العودة إلى الجانب التطبيقي من صناعة المعجم، يتحدث د. تمام عمّا يجب أن يقدمه المعجم للقارئ من خلال فقرة (الشرح) وهو «أن يتوخّى المعجم تحديد ضمائم الكلمة طبقاً للوجه الأول من وجهي فهمنا للتضام، وهو الذي أطلقنا عليه (التوارد). والوجه الآخر وهو (التلازم)»^(٢٣). ويريد بهذا الكلام الإشارة إلى تبدّل المعنى في حالة توارد كلمة أو تلازمها مع ضميمة لها من الكلمات. مثال التوارد، كلمة (صاحب) التي تعطي معاني مختلفة في تواردها مع كلمات أخرى من نحو: صاحب الدار: مالكها، وصاحب رسول الله: رفيقه، وصاحب الفضيلة: عالم الشريعة، وصاحب صديقي.. إلخ. ومثال التلازم قولهم: رغب فيه: طلبه، ورغب عنه: كرهه، وإليه: استعانه، وهكذا. ويضاف إليهما ما يسمّى بالعبارات المسكوكة، نحو: ضرب أحماًساً بأسداس، ويُلقَى الحبل على الغارب، ويضع الأمور في نصابها.. وسواها^(٢٤). وهذه الأمثلة المتقدمة قد يلمس فيها القارئ أثارةً من منحى تركيبى، ومع ذلك، قد وردت عند المؤلف في سياق أسلوبى فردي حرّ، لا يخضع لقاعدة، أو نظام، على الرّغم من وجوده في قرينة نحويّة !.

ثانياً - المعجم بعد مرحلة النظام

- علاقة المعجم بالنحو:

لم يُعرَف للمعجم أية علاقة بالنحو في مباحث اللسانيات التصنيفية ونظرياتها، إذ كانت تلك العلاقة مستبعدة تماماً في مفهوماتها الأساسية وإجراءاتها التطبيقية؛ ولكن مع ظهور اللسانيات التوليدية التفسيرية منذ بدايات

(٢٣) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها / ٣٣١.

(٢٤) المصدر السابق / ٣٣١.

النصف الثاني من القرن الماضي، أصبح المعجم من الموضوعات الرئيسة في نظرياتها، وحظي بنقاشات مطوّلة بين علماء التوليدات بمختلف توجهاتهم التركيبية، أو الدلالية، أو الوظيفية، وقُدّمت في سياقها نظريات، ونماذج تمثيلية، وتطبيقات، للتحقق من خصائص النحو العام أو الخاص. وسبق هذا كله إعداد بيانات مفصلة عن المعلومات التي يقدمها المعجم، من خصائص: سمات، أو ميزات، أو اطّرادات على مستوى البناء العميق التوليدي، أو مستوى البناء السطحي التحويلي، تركيباً وتأويلاً. فلم يعد ينظر إلى المفردة المعجمية من كونها مقتصرة على العلاقة الإشارية بين الدال والمدلول، بل توسّع النظر في سمات تلك المفردة، وخصائصها التركيبية الدلالية، وعلاقاتها النحوية، وقواعد الاشتقاق والتفريع فيها عند البناء المقولي. وبأثر من ذلك تحوّل موضوع المعجم من المعجم القاموسي، إلى المعجم الذهني، أي القدرة على إحداث الكلام وتأويله. وأسهمت النظريات التوليدية، بتمثيلاتها ونماذجها وتحقيقاتها الصورية، في الكشف عن المعجم وقواعده في التركيب النحوي، وبدأ الحديث عن مصطلحات ومفاهيم تحلله وتبين علاقته بالنحو، مثل مصطلح (قواعد الإسقاط) التي تأتي من خلال المزاوجة بين الوحدات المعجمية وتمثيلاتها الدلالية، بما يكتنز المدخل المعجمي من قراءات لمكوناته في حالتي الأفراد والتركيب؛ فتحوّل ذلك المدخل من الصورة البسيطة إلى مركّب ذي بنية سلمية، يمثل السمات النحوية والسمات الدلالية. وتقوم ما عُرفت بـ(قيود التوارد) في مرحلة الملء المعجمي، بتصفية الأداء من القراءات المشوّهة، التي تخرق قواعد الإيضاح والمقبولية والصحة^(٢٥).

ولتوضيح أكثر؛ إنّ القواعد التوليدية التحويلية تتألف من قواعد تقوم

(٢٥) ينظر اللسانيات واللغة العربية، د. عبد القادر الفاسي الفهري، ٢/ ١٩٥-١٩٦.

بتعداد أو احتساب جمل اللغة، من خلال ثلاثة مكونات هي: المكوّن الصوتي، والمكوّن الدلالي، والمكوّن التركيبي. يتألف المكوّن الصوتي من المعجم في نطقه، وسمعه، وسماته، ومن القواعد الصوتية أيضاً. وأمّا المكوّن الدلالي فهو يحتوي على المعجم بوصفه لائحة بمفردات اللغة. ويحتوي على القواعد الإسقاطية، التي تؤلف قدرة المتكلم على تأويل الجمل من خلال معنى المفردات. والمعجم في هذا المكوّن يسند المعنى الأولي للمفردة، ويسند تمثيل المؤلفات الدلالية التي تعكس التركيب. فضلاً عن أنّ (المشير الدلالي) الذي يشير إلى أجزاء المعاني، يختصّ بتمثيل مفهوم أو (سمة)، وهو جزء من معنى المدخل المعجمي. ومن أمثلة المشير الدلالي أنّ لفظاً مثل (كرسي) أصبح يشير إلى معانٍ متعددة، على النحو الآتي: كرسى: (شيء) (مادّي) (جامد) (مصنوع) (متاع) (شيء له أرجل) (شيء له مقعد) (مقعد لشخص واحد). أمّا المكوّن التركيبي فهو يتألف من المكوّن الأساس، والمكوّن التحويلي. وتظهر علاقة المعجم بالنحو في المكوّن الأساس الذي يضمّ - أولاً - قواعد التكوين، التي تعطي المعلومات اللازمة لاحتساب الجمل الصحيحة والمحتملة. ويضمّ - ثانياً - المداخل المعجمية التي يحمل كلّ مدخل منها سماته التركيبية، والصوتية، والدلالية.

وتبرز هذه السمات، ذات الصفة التركيبية، في تحليل الجملة الآتية:

- أكل الولد التفاحة

إذ تقوم قيود التوارد المعجمي بتحديد العلاقة التأليفية بين عناصر

الجملة على النحو الآتي:

- أكل: [+ فعل] [+ متعدّد] [+ مستمر] [+ نشاط] [+ عمل]

- الولد: [+ اسم] [+ عام] [+ إنسان] [+ متحرك] [+ مذكّر] [+ مفرد]

- التَّفاحَة: [+اسم] [+عام] [- إنسان] [- متحرك] [+مؤنث] [+مفرد] ويُستنتج من القراءة الدلالية للجملة السابقة، أنّ الفعل (أكل) لا يتخذ اسماً فاعلاً في العادة غير متحرك. ولذا، إنّ جملة مثل (أكلت التفاحة الولد) هي جملة صحيحة التركيب بنائياً، ولكنّها غير مقبولة تأويلياً، لأنّ الفعل (أكل) لا ينخرط في تركيب فاعله = [- إنسان] و[- متحرك]، إلا على سبيل المجاز، والمجاز ليس من موضوعات النحو الكلّي. يضاف إلى ما تقدّم بيانه، أنّ مدخلاً معجمياً مثل (المحمول/ الفعل)، تُحدّد موضوعاته من خلال سماته التركيبيّة بناء على إمكاناته التفرّيعيّة في الاشتقاق أو التعدي أو اللّزوم. وهذه بمجموعها ظواهر معجميّة ذات أثر طبيعي في التّابعات اللّغويّة^(٢٦).

- نقد وتوجيه:

إنّ موقف د. تمام حسان، القائم على عزل المعجم عن النحو، لاقى معارضة من الدّارسين التّوليديين العرب، وعلى رأسهم د. عبد القادر الفاسي الفهري، الذي رأى أنّ الإقرار بالفصل بين النحو والمعجم نظريّة خاطئة، وبناء على ذلك، رفضَ منهج د. تمام الإفرادي الذي يقصر دراسة المعجم على تعداد قائمة من الكلمات المستعملة في مجتمع لغوي، يعسر بعدد على الفرد استقصاؤها، لعرفيتها، وارتباطها بالاختيار الأسلوبي، الذي لا يصلح للتّصنيف، أو التّقييد. وقد استعان الفهري في نقده بمبادئ النّظرية التّوليديّة، وأبحاثها التي كشفت عن العلاقة التّامة بين المعجم والنحو. تلك العلاقة الكامنة في الجانب التّوليدي من تحليل العنصر النّحوي للملكة اللّغوية، المؤوّلة دلاليّاً، التي أبانت السّمات الخاصّة بالمفردة، ذات الصّفة التركيبيّة

(٢٦) ينظر الألسنيّة التّوليديّة التّحويليّة وقواعد اللغة العربيّة، النّظرية الألسنيّة، د ميشال زكريا،

المطرّدة، في تتابعات سياق لغوي معين، مشيراً إلى أنّ «المفردات تفرز خصائص واطّرادات فرعيّة أو تامة، تمكّن من وصفها في طبقات عامّة أو فرعيّة، لها خصائص يمكن استخلاصها من مبادئ عامّة تضبط المَلَكَة اللّسانيّة العامّة، أو المَلَكَة الخاصّة بلغة من اللّغات الطبيعيّة»^(٢٧)؛ يضاف إليه، أنّ المعرفة المعجميّة في التّوليديّة، هي معرفة مكتسبة بالفطرة، وهناك من الأدلّة المتوفّرة عند الباحث التّوليدي التي تثبت أنّ المَلَكَة الإنسانيّة تملك من المعلومات الكثيرة عن طبقات المفردات وسماتها الدلاليّة، ما تتنفي فيها الحاجة إلى معرفة الفرد بكل المفردات أو تعلم خصائص طبقاتها^(٢٨).

- مراجعة وتعديل:

يبدو أنّ النّقد الذي وجّهه بعض أصحاب الكتابات التّوليديّة لتّمّام حسان، كان قد ترك صداه في فكره وتأملاته في المعجم، فدعاه إلى أن يطّلع على مبادئ النّظريّة التّوليديّة التحويليّة، ويفتش في أبحاثها، ونتائجها في مجال المعجم. وقد ذكّر - بدءاً - أنّ كتابه: (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) ظهر سنة (١٩٧٣) وهو لم يكن قد سمع بالتّوليديّة أو بصاحبها، وورد ذلك في قوله: «ولم يكن اسم (تشومسكي) قد طرق سمعي، حتى ذلك الوقت، ولم أقرأ له إلاّ أثناء إقامتي بالمغرب»^(٢٩)، وكأنّه يعتذر عن نفسه، لكونه لم يستثمر نتائج التّوليديّة في نموذجه الذي وضعه لمعنى العربية ومبناها، ولاسيّما دراسة المعجم بوصفه عنصراً من المكوّن التّركيبي. لكن بعد الاطلاع على اللّسانيات التّوليديّة، وما تبين له من طبيعة العلاقة العضويّة

(٢٧) المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، د. عبد القادر الفاسي الفهري/٦.

(٢٨) ينظر المصدر السابق /٦-٧.

(٢٩) مقالات في اللغة والأدب، ١/٧٩.

بين النحو والمعجم، راجع قرائنه اللفظية، وتحديدًا تلك المعنىّة بيان المداخل المعجميّة، وهي قرينة (التّضام)، وفرعها الذي اصطلح عليه بـ (التّوارد) في نموذج الذي وضعه للعربية. يقول د. تمام: «غير أنّ ما جاء بعد ذلك من اطلاع على تطوّر النظرية النّحويّة التّوليدية، ومداومة التّأمل في طبيعة المعجم، وما يشتمل عليه من حقول معانٍ، وأصناف كلمات، أدّى في النهاية إلى تعديل هام لفهم فكرة التّوارد لدى المؤلّف»^(٣٠). وبأثر من هذا، قام المؤلّف بتعديل نظريته للمعجم من جانبين: جانب النّظام، وجانب النّحو؛ فقد صار المعجم نظاماً بعدما كان لائحة من المفردات. وصار المعجم جزءاً من خطة التّنظير النّحوي، بعدما كان منحصرًا بالدراسات الأسلوبية البلاغية. وهذا ما ستجد تفصيله في السّطور اللاحقة.

المعجم نظام:

يظلّ المعنى عند تمام حسان بمنزلة قطب الرّحى في مدار أفكاره وآرائه، وكان المدخل إلى تصنيف المعجم نظاماً، يتلمّس طريقه من خلال عنصر المعنى. فقد نظر إلى المعجم بوصفه مفردة تضمّ نوعين من المعاني، أحدهما وظيفي، والثاني معجمي. وليس المعنى الوظيفي عنده إلا دلالة العنصر اللّغوي، الذي يدلّ على معنى عام من نحو: معاني الضمائر، والإشارات، والموصولات؛ أو يدل على وظيفة سياقية تقوم بعملية الربط بين عناصر السّياق، من أمثلة: وظيفة الأدوات وحروف المعاني. على أنّ مظنة هذا المعنى هي كتب النّحو في الغالب. أمّا المعنى المعجمي فهو من المعاني المفردة، التي تُبينها الكلمات في حالة الأفراد، ذات الأصول الاشتقاقية والصّيغ الصّرفية، ومن شأنها الدلالة على الأشياء والأحداث. والأشياء هذه،

(٣٠) المصدر السابق، ١/١٣٧.

منها ما هو حسي وما هو مجرد. والأحداث معانٍ يدلّ عليها عناصر: مثل اسم الحدث (المصدر)، أو الحدث مقروناً بزمن (الفعل)، أو موصوف بالحدث (وصف) ^(٣١). وأمّا العلاقة بين هذين النوعين: الوظيفي والمفرد، فيقول عنهما: إنهما «يتضافران للكشف عن المعنى الذي تدلّ عليه الكلمة المفردة من جهة، وتقوم عليهما وظيفة المعجم من جهة أخرى» ^(٣٢).

وتأمل د. تَمّام في العلاقات التي تفضي إلى روابط متينة بين محتويات المعجم، وعثر فيها على المستوى الكافي من الانسجام، لتحويل كيانه من مفهوم التعداد اللغوي الخارج عن التصنيف المحكم، إلى مفهوم النظام المنتمي إلى سلسلة نظام اللغة المتكافلة عضوياً. ورأى أنّ هذه العلاقات تبرز مكوناتها في البيان الآتي ^(٣٣):

- ١- ترابط المفردات بواسطة أصول الاشتقاق.
 - ٢- التمايز بواسطة الصيغة الصرفية للكلمات.
 - ٣- بيان معنى الكلمة بواسطة هذين المحورين.
 - ٤- النظر إلى أصل وضع الكلمة لبيان الأصلي وغير الأصلي من المعاني.
 - ٥- أثر المسموع في بيان الأصلي.
 - ٦- الحقول المعجمية وأثرها في تكوين السياق.
 - ٧- المناسبة المعجمية بين ألفاظ من حقل وألفاظ من حقل آخر.
 - ٨- فكرة النقل وأثرها في مرونة النظام المعجمي.
- وهكذا اكتشف تَمّام حسان بعد اللأي، أنّ المعجم يشتمل على شبكة من

(٣١) اجتهادات لغوية / ٣٣٩-٣٤٠.

(٣٢) المصدر السابق / ٣٤٠.

(٣٣) المصدر السابق / ٣٤٠-٣٤١.

العلاقات العضوية، والقيم الخلافيّة، أمكن بعدها لعناصره الوقوع في جدول يمثل احتباك هذه العلاقات. ومن صور هذه العلاقة العضوية التي عدّها بين مكوناته، مفهومها: أصل الوضع، وأصل الاشتقاق، اللذان يرجعان الكلمة إلى ثلاثة حروف مقطّعة، ثم يتبعها بناء الكلمة معجمياً، إمّا بصورة الاسم إذا كان مفرداً أو جمعاً؛ أو بصورة الفعل إذا كان متعدّياً أو لازماً. ثم تُلحظ العلاقة التي تنشأ بين المفردات التي تعود إلى مادة اشتقاقها، على الرّغم من تعدد معانيها. ذاهباً إلى أنّ (الحقول المعجمية) هي أهم ما يدلّ على كون المعجم نظاماً. ومن الأمثلة التي ساقها لبيان رأيه في قيام المعجم نظاماً، ما يكشف علاقات الكلمة ذات الأصل المشترك بقربياتها دلاليّاً، من نحو: لفظ (جاه) الذي يرجع إلى أصل مادته المقطّعة (و.ج.ه). وهذه الحروف المفرّقة في رأيه، تلخّص علاقة بين حشد من المفردات، تشترك جميعها أحياناً في معنى الوجهة نحو: (الوجه) من الوصف لذي الجاه، أو تختلف عنها بالمعنى أحياناً من قبيل: الوجه، والجهة، والوجهة، والتوجيه.. وسواها^(٣٤).

أمّا القيم الخلافيّة في المعجم، بوصفها أحد شروط النّظام، فقد تمثّلت في الصّيغة الصّرفيّة، وتعدّد وجوهها، في المعنى الوظيفي، على الرّغم من اشتراكها في أصل اشتقائيّ واحد. ومثاله التّمايز والفرق الذي يحدث بين صيغ (قاتل) و(قتال) و(قتيل). فالأول من الصّيغ يدلّ على من أوقع حدث القتل من دون تكرار. والثاني منها يدلّ على من أوقعه بتكرار. والثالث منها دلّ على من وقع عليه حدث القتل. فهذه المعاني أفضت إلى قيم خلافيّة، حدثت بسبب اختلاف الصّيغ^(٣٥).

(٣٤) ينظر اجتهادات لغوية / ١٤١.

(٣٥) ينظر المصدر السابق / ١٤١-١٤٢.

وخلص د. تمام من هذا كله إلى أنّ المعجم «الذي رآه اللغويون رصيماً من المفردات، هو في الحقيقة نظام ذو شبكات وعلاقات وثيقة، يقوم المعنى على أساس الاعتراف بها»^(٣٦). وبناء على ذلك، صار ترتيب الأنظمة اللغوية، خلفاً لدخول المعجم قسماً لها، مرتباً على النحو الآتي: النظام الصوتي، فالنظام الصرفي، فالنظام المعجمي، فالنظام النحوي، حتى يقوم بين هذه الأنظمة تكامل عضوي، بعدما «تكون الأنظمة الثلاثة السابقة قد هيأت للنحو، كل ما يحتاج إليه من وسائل لفظية، وتركت له العناية بالعلاقات، وبالقرائن الدالة على هذه العلاقات»^(٣٧)؛ معممًا هذا الحكم، من دون أن يعطي بياناً كافياً يكشف عن صور هذه العلاقة الجديدة عنده.

- ربط المعجم بالنحو:

سبق أن تبهنا على استجابة د. تمام حسن للنقد، وإطلاعه على النظرية التوليدية ونماذجها في مكّون المعجم، وهو ما جعله يعدّل من قريته اللفظية (التضام) في نموذج المبنى والمعنى الذي اقترحه للغة العربية. وهذه القرينة في مفهومها عنده تقوم على وجود بُنيتين من بناء نحوي معين، تنتظمان في علاقة تفرز ثلاث صور من صور المجاورة إيجاباً أو سلباً، وهي: التلازم، والتنافي، والتوارد؛ الأولى تنشأ من اختصاص كلمة بأخرى، أو ممّا يلزم عنها، كتلازم الموصول وصلته، وحرف الجر ومجروره، وسواهما. أمّا الثانية فهي قرينة سلبية، وهي نقيض التلازم، وتعني امتناع ورود كلمة مع أخرى في جملة، كتنافي وجود الإضافة المحضة ومعناها في حال وجود (أل) التعريف؛ وكذا استبعاد الإضافة بقسميها في حال وجود التنوين. أمّا الثالث: التوارد فقد جعله في نمودجه منحى حيادياً، أي إنّه لا يلزم ولا

(٣٦) المصدر السابق / ٣٤٠.

(٣٧) مقالات في اللغة والأدب، ٩١ / ٢.

يُمتنع إيراد كلمة مع أخرى، فهو من الوسائل الممكنة في الاختيار الفردي لبناء الكلام، ولذا ربطه بالأساليب والقيم الجمالية البلاغية، لكونه يقوم على اختيار المتكلم الحرّ للمفردة، التي يبدأ بها التركيب، أو يوردها مع مصاحبة لها في حقلها التركيبي أو المعجمي؛ فضلاً عن أسلوب التقديم والتأخير والوصل والفصل... إلخ. واستناداً إليه، لا تكون الصور التعبيرية ونظائرها من النحو في شيء، لأنها موصولة بالمعنى المفرد «والنحو لا يتناول المعاني المفردة، وإنما يتناول المعاني الوظيفية التي تستبين بها العلاقات السياقية»^(٣٨). ولاحقاً، كشف د. تمام عن شعوره تجاه موضوع التوارد في خضم تعديل فكرته حول المعجم، معرباً عن أن ما أثبتته للتوارد من معنى مفرد «لم يكن آخر العهد بالموضوع، لأن المؤلف لم يكن سعيداً برأيه بالتوارد، إذ كان يحسّ دائماً أنه منحه حكماً مؤقتاً، وأن الجانب الأسلوبي جنى على الجانب النحوي، فلم يشجع على إطالة النظر فيه أبعد من ارتباطه بالمفردات، ومن ثمّ انحيازه إلى المعجم لا إلى النحو»^(٣٩). ونتيجة لذلك، أصبحت أفكار (تشومسكي) المعنية بالكشف عن العلاقة بين المعجم والنحو، هي الملهمة له، ليجد ضالته المفقودة في التوارد، والمبددة لهواجسه فيه. وقد أبان عن هذا الأمر بنص سبق ذكره، إذ قال: «غير أن ما جاء بعد ذلك من اطلاع على تطوّر النظرية التوليدية، ومداومة التأمل في طبيعة المعجم، وما يشتمل عليه من حقول معانٍ وأصناف كلمات، أدّى في النهاية إلى تعديل هام لفهم فكرة التوارد لدى المؤلف»^(٤٠).

(٣٨) مقالات في اللغة والأدب، ١/ ١٣٦.

(٣٩) المصدر السابق نفسه.

(٤٠) المصدر السابق ١/ ١٣٧.

- قيود التوارد:

من نتائج التأثير بالتوليدية التحويلية في علاقة المعجم بالنحو، طرح د. تمام أفكاراً جديدة، وعرض مسائل ذات سياق نحوي معجمي، أقحمه في ضمن نموذج اللغة العربية معناها ومبناها، وفي ثبت مصطلحاته الخاصة به. إذ أوجد لنموذجه منفذاً من نحوٍ ملقّق يجمع بين أصول التوليدية التفسيرية ومنهجها الصوري، وبين الوصفية التصنيفية ومنهجها الشكلي السياقي، مسوغاً ذلك التلفيق بدعوى أنّ النموذج التوليدي التحويلي «قد يمكن مع شيء من التعديل أن يطبق على اللغة العربية، فيتأتى للغة العربية أن يعاد وصفها لسانياً من خلاله»^(٤١). ومن أثر ذلك، ظهرت عنده فكرة (قيود التوارد) في مقابل (قيود الانتقاء) عند (تشومسكي). على أنّ التوارد - بدءاً كما عرفناه - كان فرعاً من قرينة التضام اللفظية تعذر في بدايته أن يكون له وظيفة بالنحو، لكنه صار بعد إجراء التعديل مقياساً للصحة والخطأ في بناء الجمل، بوصفها قيوداً نحوية معجمية. وعلى خطأ هذا الرأي سعى د. تمام إلى تنظيم العلاقة بين مكونات التركيب معجمياً من خلال البحث عن توصيف للعلاقة التي تجمع بين المفردات المتعاقبة في الجمل العربية. فقد ابتكر مفهومين متعلقين بخطة التنظير المعجمي الجديدة، الأول منهما اصطلاح عليه بـ(المناسبة أو الملائمة المعجمية). والثاني منهما اصطلاح عليه بـ(المفارقة المعجمية). وكلا المصطلحين يقوم على تفسير العلاقة النحوية بين كلمات متعاقبة في جملة معجمياً؛ فإذا صلح الاجتماع لكلمات الجملة سُميت العلاقة بالمناسبة المعجمية. وتسمى العلاقة بينهما بالمفارقة المعجمية، إذا لم يصلح الاجتماع وحدث التنافي في الكلام. وبعد، «فالمناسبة المعجمية منبع (الإفادة) (أي كون

(٤١) المصدر السابق، ١/ ٢٨٥.

الكلام مفيداً) والمفارقة المعجمية منبع (الإحالة) فيصبح الكلام معها غير مفيد على الحقيقة، إلا أنه يمكن صرفه على المجاز»^(٤٢).

ومن أثر المفارقة المعجمية في الكلام، أنّ الأشياء لا تتدحرج إلى فوق، ولا يختر السقف من تحت. وكذا أنّ جملاً من نحو: (فهم الحجر المسألة) و (كسر الخيط) و (دهنتُ الهواءَ بزيد) هي جمل لا تُعقل على الحقيقة، لأنّ الفعل (فهم) يتطلّب فاعلاً عاقلاً، والخيط ليس ممّا يُكسر، والهواء غير قابل للدّهْن، وزيد ليس بدهان^(٤٣). وكان لفكرة المناسبة المعجمية أيضاً أثرها في د. تمام، إذ دعتّه إلى نقض ما ألزم به النحاة، من ضرورة أن يصحّحوا تعريفهم للإعراب بقولهم: (الإعرابُ فرعُ المعنى)، وضرورة تصويبه بـ(الإعراب فرع المعنى الوظيفي)، لكنّه هاهنا يوجّه ذلك التعريف بنحوٍ ايجابيٍّ، بناءً على فهمه الجديد معرباً عن ذلك قائلاً: «وربّما كان قول النحاة: إنّ (الإعراب فرع المعنى) مستنداً إلى اشتراط الإفادة للكلام، وقد رأينا أنّ الإفادة تُبنى على (المناسبة المعجمية)»^(٤٤). وما وجهه المؤلّف كان عين الصواب، لأنّ مفهوم الإفادة عند النحويين العرب مفهوم تركيبى، يتجلّى لذهنهم حتى في إطار التعريف الفردي لأقسام الكلام.

وتمضي قيود التّوارد في هذا المسار المعجمي، وعلى شرطه تتضح قيمة الكلام، بتعداد نسبة الصّواب والخطأ في الجمل. وسار د. تمام في مباشرته لهذا الموضوع على غرار منهج التّفليق بين نموذجه ونموذج (تشومسكي). على أنّ هذه القيود قد نظر إليها موزعة على قسمين؛ القسم الأوّل تمثله قيود التّوارد على الأبواب. والثاني تمثله قيود التّوارد على

(٤٢) مقالات في اللغة والأدب، ١/ ١٣٧.

(٤٣) ينظر البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، ١٥٦.

(٤٤) مقالات في اللغة والأدب، ١/ ١٣٧.

المعجم. وتختلف درجة الصّحة والخطأ، بناء على هذين القسمين. فإذا كان الانحراف في الجملة راجعاً إلى الأبواب، كاختلاف المتتابعات في أقسام الكلام، أو القواعد غير المقاميّة، مثل التلازم والتنافي، كان الخطأ شنيعاً جدّاً. أمّا إذا تلاءم المتعاقبان في الباب، واختلفا في نسبة التوارد وقيوده على الأبواب، فقد قلت فيه نسبة الانحراف مع بقاء الخطأ. ولكن إذا كان الخروج عن الصّواب راجعاً إلى قيود التوارد على المفردات المعجميّة، صار خطأً على جهة الحقيقة، غير أنّه قد يصح من جهة التأويل بالمجاز^(٤٥). وتبيّن المتتابعات الآتية مضمون ما تقدّم^(٤٦):

- ١- ضرب زيدٌ خالدًا تعبير صحيح ومناسب.
- ٢- قد زيدٌ خالدًا خطأ فاحش وقع في الباب، للجمع بين المتنافيين من أقسام الكلام (قد والاسم).
- ٣- جلس زيدٌ خالدًا الخطأ أيسر فحشاً، لاتفاق الفاعلين في الفعلية، واختلافهما في لزوم الفعل مع وجود المفعول.
- ٤- أكل زيدٌ خالدًا التركيب صحيح نحويّاً، ولكنه مخالف لقيود التوارد المعجمية، ويصح على تأويله بالمجاز بمعنى: (غمطه حقّه).

- الشّروط المعجميّة:

لقد أسهم النّظر التركيبي للمعجم، في توجيه جملة من المسائل النّحويّة توجيهاً جديداً، فضلاً عن تحليلها على نحو خاص، سواء في نصوص نثرية من قرآن وكلام، أم في نصوص شعريّة، وبما يبين عن تكافل العلاقة وتكاملها بين النّحو والمعجم، ويكشف عن وظيفة المعجم

(٤٥) المصدر السابق، ١/ ٧٥.

(٤٦) ينظر المصدر السابق، ٢٨٤-٢٨٥.

وفاعليته في بناء الجملة بناء نحويًا ودلاليًا صحيحًا. وقد نظّم د. تمام هذه العلاقة على صورة شروط وضعت لتوارد طائفة من المسائل التركيبيّة، رأى أنها لا يخلو منها باب من أبواب النحو، وهي في أصلها شروط معجميّة. ومن بعض تلك الشروط التي كشف عنها بالتحليل^(٤٧):

- ١- يشترط للمفعول المطلق أن يشارك فعله في مادة اشتقاقه.
- ٢- لا يكون التوكيد لفظيًا إلا مع تكرار اللفظ.
- ٣- إذا أفاد الفعل مشاركة، أو تسوية، أو مخالفة، أو نحوها، وجب أن يكون فاعله مثنى، أو جمعاً أو معطوفاً عليه.
- ٤- لا يضاف اللفظ إلى ما في معناه.
- ٥- لا تكون الحال من مادة الفعل الذي نُصبت به إلا مع تخصيص الحال: نحو سعى ساعياً إلى حتفه.
- ٦- لا تأتي الحال من المضاف إليه، إلا بشرطين: أحدهما معجمي. والآخر نحوي.

- ٧- لا حذف إلا بدليل يدلّ على المحذوف.
- ٨- لا تُبنى النكرة على الضمّ في النداء، إلا مع القصد.
- ٩- يلزم الربط بإعادة اللفظ إذا خيف اللبس.
- ١٠- لا تدخل (أن) المصدرية على فعل لا مصدر له، كعسى، وليس، ونعم، وبئس.. إلخ.

- ١١- لا يأتي المطاوع إلا من فعل يمكن لمفعوله أن يتأبى على قبول الحدث، فلا يجوز (انقتل) أو (انضرب).
- ١٢- تعتمد المطابقة أحياناً على اختلاف الاعتبار، كما نقول: العربُ أمةٌ، فيؤنّث فعلها، وهي شعب فيذكر الفعل، فيقال: قال العربُ، وقالت العربُ.

(٤٧) البيان في روائع القرآن/١٥٦-١٥٧.

١٣ - المناسبة المعجمية ضرورية بين اللفظين، فلا يجوز أن يقال: (صعد إلى أسفل الجبل) ولا (اشترت الطمانينة بالحِطة) إلا على سبيل المجاز.

١٤ - على الرغم من وصف الفعل فقط بالتعدي واللزوم - حتى ليوحي ذلك بأنّ التعدي واللزوم نحويان فقط - تمتدّ الظاهرة على مشتقات المادة من الأوصاف، كوصف الفاعل، والمفعول، والمبالغة، وعلى المصدر أيضاً. فالظاهرة معجمية في أساسها.

وفي ضوء تلك النتائج التي جاءت من الربط بين المعجم والنحو، يحسن بنا أن نتناول أبرز موضوعين عامين عولجا في إطار التوارد المعجمي، وأبين عن أثرهما في التحليل النحوي، وهذان الموضوعان هما:

أولاً - التوسّع في ظاهرة الاشتقاق:

واحدة من أهم النتائج التي توصل إليها د. تمام حسان بعد انفتاح فكره على خطة التنظير المعجمي النحوي، التوسّع في ظاهرة الاشتقاق، بوصفه عنصراً معجمياً فحسب. والاشتقاق - في إجراءاته العام - يقوم على ربط كلمات بأخرى، لوجود الاشتراك القائم بينها في أصل الاشتقاق. وسبق لنا ذكر أنّ د. تمام رأى حروف المادة المفترقة (مادة الاشتقاق)، هي - وحدها - التي تمثل أصل الاشتقاق، مخالفاً بذلك رأي النحاة البصريين والكوفيين، الذين أرجعوا المشتق - على خلاف بينهم - إلى المصدر أو الفعل^(٤٨)، وعلل ذلك: أنّ كلاً من المصدر والفعل يرجعان إلى مادة واحدة، وهي أصل الاشتقاق. لذا أسهمت رؤية الاشتقاق الموسّعة، في أن تتحد مسائل الصّرف والنحو، وتنصهر في منهج تحليلي خاص، مستندة إلى التوجيه المعجمي. ومن أهم المسائل التي لقيت عناية في إطار هذا التوجه الجديد:

(٤٨) ينظر تفصيل الخلاف في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، مسألة (٢٨)، ١/ ٢٣٥ وما بعدها.

١ - الفعل والمصدر بين الاشتقاق والجمود:

إنّ الفعل بصيغته يدلّ على الزمن، وبمادة اشتقاقه يدلّ على الحدث. والمصدر يمثل اسم الحدث، الذي هو أحد جانبي الفعل. وقد قسّم النحاة العرب الفعل إلى مشتقّ (متصرّف) وجامد. المشتقّ يُبنى منه المصدر تحقيقاً وتأويلاً. والجامد يخلو من مصدر تحقيقاً وتأويلاً، وتكون (أنّ) التي تسبق الجامد والاستقبال هي المخفّفة من الثقيلة. وذهب د. تمام إلى أنّ مجموع هذا المائز بين الفعلين المشتقّ والجامد يعود إلى أصل معجمي مرتبط بالمفردة من جهة اشتقاقها وجوداً وعدمًا، «وإذا كان الجمود والاشتقاق من قضايا المعجم، فذلك الذي ذكرنا يعدّ ضابطاً معجمياً من ضوابط التّوارد»^(٤٩).

٢ - التّعديّ واللّزوم:

عدّد د. تمام التّعديّ واللّزوم من لوازم مادة الاشتقاق المعجميّة، بوصفهما معنّين يعودان إلى طبيعة المعنى المعجمي الذي تدلّ عليه الكلمة المفردة؛ رافضاً - في أثناءه - موقف النحاة العرب عندما قصروا هذين المعنّين على بناء الفعل وحده^(*)، لكونهما يشملان - زيادة على بناء الفعل -

(٤٩) مقالات في اللّغة والأدب، ١/ ١٥٥.

(*) وقع في كلام د. تمام حسان الذي لخصه الباحث هنا غمزٌ بالنحاة حين نسب إليهم قَصْرَ معنّبي التعديّة واللّزوم على الفعل «لا يتجاوزونه بهذا الوصف إلّا مع استعمال عبارة «أو في ما معناه»...». وهو غمز مآله إلى أنّهم أولئك النحاة بالتقصير. وفي هذا المعجز نظر من وجهين:

١ - وقع في عبارة د. تمام من الاستدراك، إذ قال: «إلّا مع استعمال عبارة «أو في ما معناه» - ما يدفع عنهم غمزّه، ويُلحق بكلامه الاضطراب؛ لأنه نسب إليهم تالياً ما نفاه عنهم أولاً، فنفي عنهم الاستيعاب حين نصّ على أنّهم قصرُوا التعديّة واللّزوم على الفعل، ثم أثبتهم حين ذكر أنّهم لا يتجاوزون الفعل بهذا الوصف إلّا مع عبارة «أو في ما معناه». وهذه عبارة مجتملة يشيرون بها إلى ما يقوم مقام الفعل ويؤدّي مؤدّاه من اسم فعل ومصدر واسم مصدر ومشتقات.

اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، وصيغة المبالغة. وعليه «إذا كانت مادة الاشتقاق مشتركة بين هذه المعاني، كانت التعدية أو اللزوم لجميعها. وإذا كان الأمر كذلك، فأولى بالتعدّي واللزوم أن يكونا من صفات مادة الاشتقاق في عمومها، وأن يُعدّا من المعاني المعجميّة التي لا غنى عنها في التحليل النحوي..»^(٥٠).

٣- الفعل ومفعوله المطلق:

أرجع د. تمام العلاقة بين الفعل ومفعوله المطلق إلى اشتراكهما في أصل المادة واشتقاقهما منها، نحو (ضربته ضرباً). وهي علاقة معجميّة كما سلّم به سلفاً. أمّا إذا لم تكن بين الفعل ومفعوله علاقة قائمة على أساس الاشتقاق المشترك، فيلحظ عندها توفّر المعاني المعجميّة الأخرى، مثل معنى الملايسة القائم بين الفعل والحدث التي تبين علاقة الحال بالحدث نحو: (أقبل الرجل ضاحكاً)؛ أو معنى الغائية إذا كان الحدث مفعولاً لأجله، نحو: (ضربته تأديباً). وهكذا تتضح وظيفة المعنى المعجمي في تحديد العلاقة بين عناصر الجملة^(٥١).

= ٢- إذا أراد د. تمام من النحاة التصريح بذلك والتفصيل فيه، فتلك كتبهم المبسوطة تدلّ عليه. وممن صرح بذلك وفصل فيه في بعض ذلك أبو حيان الأندلسي (ت ٥٧٤٥هـ) الذي قال، وهو يفسر قول ابن مالك «اسم الفاعل يعمل عمل فعله مطلقاً»: «يعني أنه إن كان فعله لازماً كان اسم الفاعل لازماً، وإن كان متعدّياً إلى واحد كان اسم فاعله متعدّياً إلى واحد، وإن كان لاثنين كان اسم الفاعل متعدّياً إلى اثنين، وإن كان إلى ثلاثة تعدّى اسم الفاعل إلى ثلاثة». التذييل والتكميل ٣٠٩/١٠. وانظر فيه أيضاً: ٣١٨/١٠، و٦٣/١١.

ومن هنا كان من المناسب أن يلحظ الباحث ذلك، ويعقّب عليه بما هو مناسب.

[المجلة].

(٥٠) مقالات في اللغة والأدب، ١/١٣٩.

(٥١) ينظر المصدر السابق، ١/١٣٨-١٣٩.

٤ - الصيغ المشتركة:

تمثل ظاهرة الصيغ المشتركة بعضاً من مواطن الالتباس عند بيان معناها. وإذا ما أخذنا بحكم الصّرفيين في كون الصيغ نماذج تُحتذى لا كلمات مشتقة، فلن نظفر بعدُ من معناها إلا بالمعنى الوظيفي، غير الجامع المانع، وغير الحاسم لوجه الدلالة في التحليل النحوي. مثال ذلك، أنّ صيغة مثل (فعال) كانت من الصيغ المشتركة بين المصادر والأسماء، ويقع اللبس في التفريق بينهما أحياناً، كاللبس الواقع في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. فقد فسّرت كلمة (لباس) بالاسم وتعني الثوب. على أنّ د. تمام رجّح أن يكون معناه المصدر، ويقصد به (الملابسة)، مع أنّ سياق الآية لا يرجح تفسيره بالملابسة، فهو من قبيل المجاز، ونوع من المشاكلة^(٥٢). ونظير ذلك أيضاً صيغة (فَعِيل) نحو: صَهِيل، وبَخِيل، وسَرِير، فلا يمتاز المصدر عن الاسم منها، إلا بالرجوع إلى الاشتقاق الذي يعيّن الأوّل مصدراً، والثاني صفةً مشبّهةً، والثالث اسماً. والاشتقاق (وهو معجميّ قبل أن يكون صرفيّاً) يقف عوناً للباحث عند التحليل النحوي الكافي^(٥٣).

ثانياً - بين الوظيفة والمعجم:

يوظّف د. تمام في هذه العلاقة عنصراً يعود إلى مبادئ النظرية التوليدية في بيان الضوابط المعجمية المعنوية، يعرف بـ (قيود الانتقاء) أو (قوانين الانتقاء)^(٥٤). وتعني هذه القيود أو القوانين ما يجب أن يراعيه المتكلم في

(٥٢) ينظر الكشاف، الزمخشري، ٢/ ٤٣٥، وتفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ٧٦/٩.

(٥٣) ينظر مقالات في اللغة والأدب، ١/ ١٤٢-١٤٣.

(٥٤) ينظر جوانب من نظرية النحو، تشومسكي/ ١٤٠ وما بعدها.

اختيار مفردات الجملة الملائمة لها، لأن كل كلمة يختارها المتكلم تحمل في بنيتها وسماتها شروطاً لانتظامها مع الكلمة اللاحقة وتضامها معها. وهكذا حتى يكتمل البناء، ويتحقق الغرض من الكلام. وفي هذا الانتقاء جانبان: الأوّل نحوي/ وظيفي، كانتقاء الفعل الذي يحتم إسناده لفاعل؛ أو انتقاء المبتدأ الذي يشترط الخبر في سياقه. أمّا الثاني فهو معجمي، يلحظ التأويل الدلالي المقروء من المعجم. فضلاً عن صياغة قاعدة مفادها أنّ المتكلم كلما تقدّم في بناء الجملة بمقدار كلمة، قلت قدرته على الاختيار. وقد طرق د. تّمّام بهذه المفاهيم أبواب التراكيب العربيّة، كاشفاً عن العلاقة بين الوظيفة والمعجم في بعض المسائل التحوّية التي باشرها استناداً إلى ما تقدّم. ومن هذه المسائل:

١ - استعمال (كلّما):

تنطوي هذه الأداة على قيود وظيفيّة ومعجميّة بارزة في حال انتقائها؛ الوظيفيّة منها تقتضي وجود فعلين ماضيين في الغالب، وتمنع - في الوقت نفسه - ورود فعل الأمر في سياقها. أمّا القيود المعجميّة التي توجدها (كلّما) فتظهر في إيراد فعلها (الموضوع لمعنى)، إذ يعمل على زيادة قيود الانتقاء، حتى تضيق مع تقدّم بناء الجملة نحو قولنا: (كلّما أنبت الفلاح شجرةً حصداً ثمارها)؛ وظيفياً، يلزم (كلّما) هنا وجود فعلين ماضيين في تركيبها قبل النطق بالفعلين، وتمنع أيضاً فعل الأمر من أن يكون طرفاً في فعلها. أمّا معجمياً فإنّ الفعل (أنبت) يستدعي قوانين معجميّة لاختيار الفاعل. وفي المعهود يكون الإنبات من عمل الفلاح، فإذا جاء بالفاعل (الفلاح)، كان ملزماً في العادة أن يكون المفعول ما يصح غرسه، من أمثلة الشجر أو الحبوب أو سواهما. وتباعاً، تحتم وجود نتيجة لذلك الإنبات

ممثلة بالحصاد المرجو منه. وإلزاماً يكون ما يحصد من الشجرة ثمارها. وهكذا، يمضي د. تمام على سمت هذا الاستدلال ليبين العلاقة المتينة بين الوظيفة والمعجم، بوصفها قيوداً على بناء الجمل^(٥٥).

٢- الظرف المتصرّف:

يتأرجح الظرف المتصرّف بين الاستعمال الوظيفي والاستعمال المعجمي. وقد قال عنه ابن مالك في الخلاصة: «وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ..»^(٥٦). وذهب د. تمام إلى أنّ الظروف المتصرفه في أصلها مشتقة، أي لها مواد اشتقاق، ومعانٍ مفردة مستقلة، وبذلك تكون كلمات معجميّة. لكنها تحوّلت عن طريق (التثقل) إلى ظروف لأداء وظيفة نحويّة. فجملة من نحو: (أحببتُ مقدّم الربيع) هي جملة ملتبسة، إذ لا يُعرَف أن الحبّ وقع على مقدّم الربيع أي: الإتيان نفسه، أو في مقدّم الربيع، أي وقت الإتيان. والتفريق في مثل هذا اللبس يكون تفريقاً بين المعجمي الذي يحدّد المشتق من وجه الكلمة، وهو الظرف المتصرّف، وبين الوظيفي الذي يدلّ على الظرف غير المتصرّف: غير المشتق^(٥٧).

٣- مجيء الحال من المضاف لا من المضاف إليه:

وهذا ضابط من ضوابط توارد المعجم يمكن الترخّص في شرطه بإحدى حالتين: الأولى نحويّة. والثانية معجميّة. إذ يصحّ الحال في قولنا: (سمعتُ مؤذّنَ العشاءِ داعياً إلى الصلاة). ولكنه يمتنع في مثل (سمعت مؤذّنَ المسجدِ مفتوحاً)، وضابطه النحوي الوظيفي هو صلاحية المضاف أن ينصب المضاف إليه، إذا ما نُون المضاف، نحو: (هذا مؤذّنُ العشاءِ).

(٥٥) ينظر مقالات في اللّغة والأدب، ١/ ١٤٥-١٤٦.

(٥٦) الخلاصة، ابن مالك / ١٠٨.

(٥٧) ينظر مقالات في اللّغة والأدب، ١/ ١٥٦-١٥٧.

ولكن لا يجوز القول: (هذا مؤذن المسجد). أما الحالة الثانية - وفيها الترخّص في الجانب المعجمي - فتكمن في صحة مجيء الحال من المضاف إليه، ولكن بشرط أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّنْقَلَبِينَ﴾ [الحجر: ٤٧]، فالحال (إخواناً) جاء من الضمير (هم) في (صدورهم)، وجاز ذلك لأنّ (صدور) أجزاء حقيقة مما يدل عليه الضمير (هم) ^(٥٨).

٤ - كلمة (نفس):

هذا اللفظ يمكن أن يدخل في تركيب يتردد بين المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي. وإذا ما قلنا: (سلبتُ زيدا نفسه) فإنّ التحليل الوظيفي يوجهه إلى باب (التوكيد)، ويصبح السلب فيه بمعنى (الغضب)، ولكنّ التوجه المعجمي للفظ (نفسه) ممكن أن يعطي معنى آخر مختلفاً تماماً عما سبقه، وأعني به (سلب الروح) وتفسيره: (قتلت زيدا) ^(٥٩).

وهناك صور أخرى تماثل هذه العلاقة التي تقوم بين الوظيفة والمعجم، بحثها د. تمام حسان. من ذلك موضوعات: التّضمن، والنّقل، والترادف والفروق، والاستثناء، والفعل المتنقل وغير المتنقل، والنكرة والمعرفة وسواها ^(٦٠).

- إشكاليّتان: نظريّة ومنهجية

من خلال التأمّل في دراسة المعجم للدكتور تمام حسان، وتحديداً عندما عدّل من أفكاره فيه، بجعله نظاماً مستقلاً برأسه، ودخوله طرفاً تحليلياً في البناء النحوي؛ مقارنة مع موقفه النظري والمنهجي العامّين، لاحظت لنا

(٥٨) ينظر المصدر السابق، ١/ ١٤٩.

(٥٩) ينظر مقالات في اللغة والأدب، ١/ ١٥٦.

(٦٠) ينظر المصدر السابق، ١/ ١٣٥ وما بعدها.

إشكالية نظرية وأخرى منهجية تمخّصتا عن دراسته في هذا المجال
نوجزهما في الآتي:

- إنّ د. تمام حسان بقي مخلصاً لموقفه النظري والمنهجي في دراسته
للغة وتأمّلاته فيها، من كون اللغة موضوعاً وصفيّاً، يعتمد الجانب
التصنيفي، المترشّح عن الشّكل والوظيفة. وليس هناك معنى في اللّغة إلاّ
المعنى الذي يهبه الشّكل اللّغوي للباحث، مستنداً إلى شروط سياقية. وإنّ
موقفه الوصفي التصنيفي كان حاسماً في رفض أي صورة من صور التفسير
في اللّغة، أو الإجابة عن (لماذا): العلة الغائية ومتعلقاتها من التأويل
والتقدير، لكونه - بحسب زعمه - سلوكاً يلغي استقلال منهج اللّغة،
ويضرب جميعاً بالحدس والتخمين، ولا يستند للحس. على أنّ الحدس
والتخمين من عمل الفلاسفة، وليس من عمل عالم اللّغة، الذي يقوم واجبه
على الإجابة عن (كيف) فحسب^(٦١). وقد أفضى هذا الموقف النظري
والمنهجي إلى ظهور كتابه أو نموذجه (اللّغة العربية معناها ومبناها) الذي
التزم بما فيه، ودافع عنه بضراوة. غير أنّ الوقوف على طبيعة العلاقة بين
المعجم والنحو في النظرية التوليدية، جعله - كما عرفنا - يعدّل بسببه من
أفكاره، ويقدم هذه الأبحاث التي شغلنا بها في هذا البحث. ولكن الإشكال
الذي يبرز من خلال تفكيره الجديد هذا يظهره السؤال الملحّ عن الكيفية
التي يمكن بها الجمع بين مبحث تعود أقسامه وتوجيهاته إلى أصول نظرية
تفسيرية، وبين منهج وصفي تصنيفي. فالمعجم في النظرية التوليدية يمثل
أحد مكونات العنصر التحويلي في الجهاز الواصف، أو النموذج الحاسوبي
الصوري، الذي يُبنى على أساس تفسير عمل الملكة الذهنية؛ وهدف

(٦١) ينظر اللّغة بين المعيارية والوصفية / ٥٠، وينظر مناهج البحث في اللّغة، ١٩٥.

التوليدية قائم على الكفاية التفسيرية، وعلى ما وراء التفسير أيضاً. يقول (تشومسكي): «.. أن نبحت عن مستوى من التفسير أعمق من الكفاية التفسيرية، لا نكتفي فيه بالسؤال عما هي خصائص اللغة، بل نتجاوز إلى السؤال عن لماذا هي على هذا النحو»^(٦٢). إذن المعجم هنا يعتمد التمثيل الدلالي، وإمكانات التأويل التي قد تمنح أكثر من وصف لبناء جملي واحد. المصادمة النظرية والمنهجية أن د. تمام ألحق المعجم في توجهه التوليدي التفسيري بنموذج وصفي تصنيفي، يعتمد المعطيات الحسية فحسب، ويقوم على الفصل بين النحو وعناصر التأويل التي يضمها المدخل المعجمي. ووقع هذا الإلحاق في نموذجه (اللغة العربية معناها ومبناها) الممثل لمنهجه المعلن، ومن خلال قرينة (لفظية) هي قرينة التضام، بفرع (التوارد) الذي عدّه سلفاً مسرحاً للدراسات الأسلوبية والبلاغية غير المنضبطة لتعلقها بالاختيار الفردي للكلمات. وعوداً على الإشكال الذي أوردناه بزيادة على ما سبق: هو أنى يتسنى التأليف بين منهج تفسيري وآخر تصنيفي؟ وهل هناك إطار نظري يسمح لمباشرة موضوع تأويلي بنظرية تفسيرية، بمنهج شكلي؟! حتى يصل بالدكتور تمام - استناداً إلى هذا التلفيق - أن يقبل بفكرة التأويل أو التقدير في بحث المعجم، وعدّها من صواب التحليل^(٦٣)، على الرغم من رفضه السابق لها، جملة وتفصيلاً^(٦٤)، لأنّ منهجه الوصفي يضيق ذرعاً بالتأويل، ويرفض السبل المؤدية إليه.

- واحدة من أفكاره التي عدّها د. تمام، ممّا له صلة بالمعجم، تحويل

(٦٢) اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير، تشومسكي / ٥١.

(٦٣) ينظر مقالات في اللغة والأدب، ١ / ١٤٧.

(٦٤) ينظر اجتهادات لغوية / ٣٥.

المعجم إلى نظام قائم برأسه، في مقابل أنظمة اللغة التقليدية الثلاثة التي صارت نظاماً لتوفّر ثلاثة عناصر مجتمعة؛ وهي العلاقات العضوية، والقيم الخلاقية، وإمكانية الجدولة بين عناصره. لكنّه - وهو ينتظم هذا النسق الجديد - لم يبيّن كيف يمكن للمعجم أن يدخل في شروط تحقق الجدول بمحوريه: الرأسي أو محور التّقليب، والأفقي أو محور التّركيب. فضلاً عن بيان نوع العناصر التي يمكن لها الانتظام بجدول تصنيفي، حتى يصحّ له إدراجه في زمرة الأنظمة اللّغوية وترتيبها البنيويّ؟. ثمّ إنّ تحوّل المعجم إلى نظام يفترض فيه تكافله وتكامله مع الأنظمة الثلاثة: الصّوتية، والصّرفية، والنّحوية، لكنّ د. تمام ترك الأمر - أيضاً - خالياً من تفصيل الكيفية التي يتم بها التّكافل أو التّكامل بين المعجم وسائر أنظمة اللغة؛ وماذا سيطراً عليها من تغيير بناء على هذه النتائج الجديدة، أو بعبارة أكثر تحديداً: ماذا سيقدم النظام الصّرفي للنّظام المعجمي أو النّظام النّحوي بعد ذلك؟. وما الذي سيأخذه المعجم من الصّرف؟ وما العلاقة التي تنشأ بعد بينهما، وخاصة حينما صار موضوع الاشتقاق بحثاً معجمياً؟. وأخيراً، وليس آخراً، ما الذي سيعطيه المعجم للنّحو على نحو التّفصيل؟. هاتان الإشكالتان، وعلامات الاستفهام تحتاج - لزوماً - إلى حلّ، وإجابات تفصيلية، لأنّها تتعلق ببنية نموذج مقترح لوصف اللّغة العربيّة، قام على أسس نظريّة ومنهجية واضحة ومعلنة. وكنا نأمل أن يطيل الله في عمر د. تمام حسان (رحمه الله) لكي يجيب عنها ويضع حلّاً علمياً لها.

نتائج البحث:

- وقف د. تمام حسان موقفين متباينين من المعجم، مثلاً مرحلتين مختلفتين من نظره فيه:

الموقف الأوّل، كان يرى فيه متناً لغويّاً يعبر عن لائحة من المفردات

فحسب. ولذا اختص منهجه آنذاك بإجراءات فنيّة تختصّ بصناعة المعجم. وهو، وإن كان عنصراً من اللّغة، فليس بنظام، لافتقاره إلى شروط التّكافل المتوفّرة بالنّظام. أمّا علاقته بالنّحو فهي كانت مستبعدة تماماً في هذه المرحلة، لأنّ النّحو لا يُعنى بالمعنى المفرد، وإنّما يُعنى بالمعنى الوظيفي التي تستبين به العلاقات السّيّاقية.

أما الموقف الثاني فهو يمثّل تحوّلاً في رأيه السابق؛ فقد جاء نتيجة للتأمّل في الكتابات التّوليدية، ونظريتها حول العلاقة المتينة التي تربط النّحو بالمعجم، بوصفه أحد المكوّنات الرئيّسة للنموذج النّحوي الممثّل للملكة اللّغويّة. فآمن د. تّمّام على إثر ذلك بوظيفة المعجم في التّحليل النّحوي بما يسمّى بـ (قيود التّوارد) بعد أن عرف سماته وقراءته الدّلالية؛ وآمن كذلك بتناسق عناصر المعجم التي تمكّنه من أن يكون نظاماً رابعاً من أنظمة اللّغة، على الرّغم من افتقاره إلى البيان الكافي لعلاقة الجدولة فيه.

- أنتجت هذه الرّؤية الجديدة للمعجم تصادماً نظريّاً ومنهجياً، مع اتجاه د. تّمّام ومنهجه في اللّغة، لأنّ مبحث المعجم في التّوليدية وضع لغايات تفسيرية تتجاوز حدود الظّاهرة المادّية المحسوسة، وهي بذلك تصطدم مع مبادئ الوصفية التّصنيفية التي يعتمدها د. تّمّام؛ أصلاً في تفكيره، والوصفية ترفض الخوض في مجالات التّفكير، لأنّها تسلب المنهج استقلاله بحسب زعمها.

- ومن آثار المشكل التّظري والمنهجي أيضاً أنّ د. تّمّام حسان أدرج المعجم في نموذج الوصفي التّصنيفي، الذي يعتمد الشكل لبيان المعنى أو الوظيفة، مع أنّ البحث المعجمي المنطوي على قيود التّوارد يتجاوز الشكل إلى التّأويل. يضاف إلى ذلك عدّه المعجم نظاماً مستقلاً برأسه، وجعله إياه

في رتبة سابقة للنظام النحوي، لكنه لم يضع مخططاً يبين طبيعة العلاقة التي تربط المعجم بسائر الأنظمة الثلاثة، تاركاً الأمر مجملاً من دون بيان كافٍ.

* * *

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- اجتهادات لغوية، د. تمام حسان، ط ١، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٧ م.
- الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، د. ميشال زكريا، ط ٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين التحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، مطبعة السعادة، القاهرة - مصر، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
- البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآني، د. تمام حسان، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- تفسير التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٣ م.
- جوانب من نظرية النحو، نعوم تشومسكي، ترجمة مرتضى جواد باقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، (د. ت).

- الخلاصة في النحو والتصريف، محمّد بن جمال الدّين بن مالك (ت ٦٧٢هـ) تحقيق سليمان العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، د. ت.
- شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، أبو محمّد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١)، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط ١، المكتبة العصريّة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- الكشّاف، جار الله أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمّد معوّض، ط ١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- اللّسانيات التّوليديّة، من التّفسير إلى ما وراء التّفسير، نعوم تشومسكي، ترجمة: محمّد الرحالي، ط ١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ٢٠١٣م.
- اللّسانيات واللّغة العربيّة، نماذج تركيبية ودلالية ج ١، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار الشؤون الثقافيّة العامّة (آفاق عربيّة)، بغداد، دار توبقال للنشر ١٩٨٢م.
- اللّغة العربيّة معناها ومبناها، د. تّمّام حسّان، ط ٥، عالم الكتب، القاهرة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، د. تّمّام حسّان، ط ٤، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٠م.
- المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، عبد القادر الفاسي الفهري، ط ٢، دار توبقال، الدار البيضاء - المغرب، ١٩٩٩م.
- مقالات في اللّغة والأدب، د. تّمّام حسّان، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- مناهج البحث في اللّغة، د. تّمّام حسّان، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٠م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.